دراسة مقارنة بين نقد المستشرقين ونقد الفقهاء لمتن الحديث النبوي

إزهام حكيمي بن رضوان

الملخص

هذه الورقة البحثية التي تحت عنوان " دراسة مقارنة بين نقد المستشرقين ونقد الفقهاء لمتن الحديث النبوي" تروم التعريف بمنهج المستشرقين وأسسهم في نقد متن الحديث وطرقهم في ذلك، وعقد مقارنة بين نقدهم ونقد الفقهاء، ثم دحض ادعاءاتهم وعرض قصر نظرهم لعلم الحديث رواية ودراية .ومن الأسباب التي دفعتني للكتابة في هذا الموضوع : أن فن التدريس المعاصر أصبح يركز على المقاربة، فالبنظر إلى منهج المقاربة يمكن التفريق بين منهجين، منهج المستشرقين ومنهج الفقهاء. وكذلك منهج قائم في الثلاثة قرون الأخيرة وهو منهج المستشرقين، لا يمكن أن يقابل منهجا قائما منذ ١٣ قرنا؛ أي منهج المحدثين الذي أسس على أسس متينة، ومنها أيضا ضرورة حضور تصور دقيق للمناهج السابقة في علوم الحديث وإلا كان التجني عليه. ومما لا شك فيه أن المنهج الذي اعتمده المستشرقون هو منهج تأريخ الأحاديث على أساس متون الروايات، ومعلوم أن هذا المنهج لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مقبولة وصحيحة لعدم مراعاته جوانب كثيرة تتعلق بالحديث، كما أن هذا المنهج قاصر لا يمكن تطبيقه بحيث لم تتعد رواية الحديث.

الكلمات المفتاحية: النقد – المستشرقين – متن الحديث – الفقهاء

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الورقة البحثية التي تحت عنوان "دراسة مقارنة بين نقد المستشرقين ونقد الفقهاء لمتن الحديث النبوي" تروم التعريف بمنهج المستشرقين وأسسهم في نقد متن الحديث وطرقهم في ذلك، وعقد مقارنة بين نقدهم ونقد الفقهاء، ثم دحض ادعاءاتهم وعرض قصر نظرهم لعلم الحديث رواية ودراية.

ومن الأسباب التي دفعتني للكتابة في هذا الموضوع :١- أن فن التدريس المعاصر أصبح يركز على المقاربة،فالبنظر إلى منهج المقاربة يمكن التفريق بين منهجين ، منهج المستشرقين ومنهج الفقهاء. ٢-وكذلك فإن منهج المستشرقين هو منهج قام في الثلاثة قرون الأخيرة، والاستشراق عموما ظهر في القرن ١٣ م، كهواية من بعض القساوسة وأرباب الكنائس، وبعض المفكرين ممن لهم ارتباط بالكنيسة، لكن سبق هذه الإرهاصات الأولى اهتمام الغرب بالثقافة الإسلامية خصوصا المراكز والجامعات، ثم لا يمكن أن يقابل منهجا قائما منذ ١٣ قرنا؛ أي منهج

المحدثين الذي أسس على أسس متينة. ٣- ثم ضرورة حضور تصور دقيق للمناهج السابقة في علوم الحديث وإلا كان التجني عليه.

ومما لا شك فيه أن المنهج الذي اعتمده المستشرقون منهج تأريخ الأحاديث على أساس متون الروايات. ومعلوم أن هذا المنهج لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مقبولة وصحيحة لعدم مراعاته جوانب كثيرة تتعلق بالحديث، كما أن هذا المنهج قاصر لا يمكن تطبيقه على الوحدانبحيث لم تتعد رواية الحديث.

أقسام الطوائف التي تناولت السنة من المعاصرين:

هناك ثلاث طوائف ممن نظروا في منهج أو في موضوع المحدثين، ويمكن أن نقسم أعمالهم بحسب الاعتبارات:

أ- باعتبار الطوائف الباحثة

الطائفة الأولى وهي طائفة المستشرقين الباحثين المنتسبين إلى منظومة الغرب، الطائفة الثانية وهي طائفة أخذت بمناهج المستشرقين وتربت عليها وهم من أبناء الشرق، الطائفة الثالثة وهي طائفة أخذت بمناهج الغربيين في الموضوع، واستفادت من خبراتها وحاولت أن تدرس الحديث ضمن نظريات مخترعة.

ب- باعتبار النظريات

هناك ثلاث نظريات اتجاه السنة: الأولى وتنطلق هذه النظرية من نفي شيء اسمه سنة الرسول ﷺ، هذه نظرية بعض المستشرقين. الثانية وترى أن هذه السنن ثابتة إلى النبي ﷺ ولكنها أمور تاريخية ولا صلة لها بالتشريع والاستمرار. الثالثة ويرى أصحاب هذه النظرية أن هذه الأحاديث منسوبة إلى النبي ﷺ، وانقسمت إلى فئتين:

الفئة الأولى: وضعت لنفسها شروطا في اعتبار ما نسبه المحدثون بمناهجهم إلى الرسول ﷺ فاعتبرت المتواتر والمشهور ولم تزد على ذلك، والفئة الثانية ميزت في السنن بين ما يصلح للتشريع وما لا يصلح له، فميزت بين السنة الرسولية وهي التي تصلح للتشريع، والسنة النبوية والتي لا تصلح للتشريع.

ولهذه النظريات مداخل، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة:

المدخل الأول: نفي نبوة الرسول ﷺ.

المدخل الثاني: اعتبار أن النبي ﷺ بعث لفترة تاريخية معينة.

المدخل الثالث: تنطلق من نبوة مُحَمَّد وعالمية رسالته واستمرارها في الزمان والمكان، وانقسمت إلى فريقين، فريق يرى أن العلماء على مر التاريخ أخطؤوا في تمييز السنة التشريعية عن غيرها، وفريق ثاني يرى أن القواعد التي سلكها المحدثون لم تكن صارمة.

وقبل التشعب في الموضوع، نبين بعض المفاهيم المتعلقة به إذ أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره:

١-**التأريخ للحديث:** يقصد به منهج النقد عند المستشرقين.

٢-**السنة التاريخية:** السنة بمعنى الجماعة، أي مجموعة من الناس اعتبروا مرجعا في التشريع والسياسة، لكن طغت على هذه السنة الروح السياسية فصارت السنة منطلقا سياسيا.

٣-**السنة الرسولية/النبوية:** هذا المفهوم له منطلقات من القرآن.

٤-**السنة القاضية على القرآن:** الانتقال من القرآن إلى السنة، فبدلا أن يكون القرآن هو المرجع تصبح السنة هي المرجع والأصل.

وكما سبقت الإشارة، فقد ظهر الاستشراق في القرن ١٣ م، كهواية من بعض القساوسة وأرباب الكنائس، وبعض المفكرين ممن لهم ارتباط بالكنيسة، وسبق هذه الإرهاصات الأولى اهتمام الغرب بالثقافة الإسلامية خصوصا المراكز والجامعات...وظهر بعض المفكرين الذين أثاروا بعض الشبهات حول الكتاب المقدس، وظنوا أن الأمر نفسه سيكون بالنسبة لحديث رسول الله ﷺ، وكان منطلقهم الأول عدم وصول الكتاب المقدس إلى عيسى عليه السلام بالنظر إلى ما يعتريه من تناقضات، فأرادوا أن يطبقوا ذلك على الحديث النبوي، ولم يكن دافعهم علميا محضا، وإنما كان هدفهم إثبات مركزية الحضارة الغربية.

هذه المنطلقات الاستشراقية أفرزت مناهج لإثبات فرضية أن الحديث لا صحة له في التشريع:

النظرية الأولى: منهج التاريخ على أساس متون الحديث

اشتهر هذا المنهج مع جولد تسيهر المستشرق اليهودي المجري (Hungary)؛ وتتوخى هذه النظرية إرجاع المتن إلى تاريخ صدوره دون إعطاء أهمية للإسناد؛ لمعرفة مدى موافقة ما في المتن لواقع الصدور. و تنبني على فكرة أساسية مفادها أن الروايات التي في كتب الحديث المعتبرة، ليست من أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلموأفعاله وتقريراته، بل هي روايات تشكلت نتيجة الأحداث الدينية والسياسية والاجتماعية في المجتمع الإسلامي خلال القرنين الأول والثاني الهجريين.

ولكن هل مطابقة المتن لواقع الصدور كاف للتأكد من صحة نسبة الخبر إلى النبي ﷺ؟ فهذه القضية التي أثارها جولد تسيهر وهي مطابَقة ما في المتن لواقع الصدور حولها كان يدور كلام المحدثين، ويضيفون إليها خاصية أساسية وهي هل صدر ذلك حقا من النبي ﷺ أم لا؟ وهذه خاصية السند، فيشتركون معا في البحث في المتن ويضيف المحدثون البحث في السند.

وقد استعمل مارستون سبيت Marston Speight هذا المنهج وطبقه على حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ عندما استشار النبي ﷺ أن يتصدق بماله كله، فقال له النبي ﷺ: الثلث، والثلث كثير[1]. وسلك في ذلك مراحل:

أولاً: جمع تسعة عشر رواية تحتوي على ألفاظ مختلفة لهذا الحديث.

ثانيًا: رتب هذه الروايات على حسب محتواها.

ثالثًا: درس الألفاظ والمعلومات المتشابهة التي توجد في بعض روايات هذا الحديث بوجهات النظر الثلاثة التالية:

أ- كيفية تطور المتن: أفقيا أم عموديا.

ب- تنظيم المعلومات التي في المتن وانسجامها.

ت- تثبيت المؤشرات التي تشير إلى تقدم الروايات وتأخرها.

رابعًا: على حسب نتائج دراسته وتقييمه لمتون روايات الحديث بوجهات النظر الثلاثة المذكورة، قسم سبيت الروايات إلى أقسام مختلفة.

خامسًا: وصل إلى نتيجة هي أن بعض روايات حديث سعد تؤرخ إلى تاريخ متقدم عن غيره.

وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- عدد الروايات تسعة عشر رواية.
- إحدى روايات حديث سعد أقدم من الأخرى تاريخيًا.
- وثلاث روايات ظهرت فيما بعد الرواية الأقدم تاريخيًا، وهذا التاريخ هو بداية الدولة الأموية (١٣٢-٤١هـ / ٦٦١-٧٥٠م).
- ظهور خمسة عشر رواية في المراحل الأخيرة للدولة الأموية.
- جميع طرق سعد شفهية.
- المتون القصيرة أقدم تاريخا من المتون الطويلة.
- الأحاديث التي فيها الأقوال المباشرة أقدم من الأحاديث التي فيها الأقوال غير المباشرة.
- جميع الألفاظ تدل على أنها تعود لنفس الحادثة.

ومنطلقاتهم تنبني على أمرين أساسين:

- إسقاط النظريات التي أفرزتها دراستهم للعهد القديم والعهد الجديد على الدين الاسلامي.

[1] رواه مسلم في صحيحه ،حديث رقم ١٦٢٨، ج ٣، ص١٢٥٣، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

- إسقاط القدسية عن شخص النبي ﷺ فترتب عن ذلك عدم وجود شيء اسمه الحديث النبوي.

ويمكن نقد هذا المنهج بأن نقول إن عملية "سبيت" هذه لتأريخ حديث سعد انبنت على ثلاث مقدمات ليس لها أي أساس:

الأولى: قوله بأن جميع طرق حديث سعد رويت شفهيًّا قبل تدوين الأحاديث لا تستند إلى دليل؛ لأنه من المعلوم تاريخيًّا أن قسمًا من الأحاديث قد كتب في صدر الإسلام، بل توجد بعض الصحف التي كتبت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

الثانية: رأيه بأن متون الأحاديث القصيرة أقدم تاريخيًّا من الأحاديث طويلة المتون غير صحيح، لأن قصر متون بعض الأحاديث له أسباب أخرى مثل "الاختصار" و"الاقتصار"، فقد كان المحدثون يختصرون الأحاديث لأسباب كالاقتصار على محل الشاهد، أو أن يكون الحديث قد سبق تخريجه فيقتصر المحدث على طرف الحديث الدال عليه، ولذلك قصر متن حديث معين ليس دليلاً دائمًا لإثبات تقدم بعض الأحاديث على البعض الأخرى تاريخيًّا.

الثالثة: ادعى سبيت أن الأحاديث التي تحتوي على الألفاظ والأقوال المباشرة مقدمة تاريخيًّا على الأحاديث المحتوية على الألفاظ والأقوال غير المباشرة، وادعاؤه هذا أيضا يحتاج إلى دليل؛ إذ قد يوجد حديثان أحدهما روي مباشرة والآخر روي بصورة غير مباشرة يعودان إلى نفس التاريخ؛ كأن يسمع راويان حديثا من نفس الشيخ فينقله أحدهما بالألفاظ المباشرة، وينقله الآخر بالمعنى، وهذا يبطل رأي سبيت المذكور.

ومن أجل هذه الأسباب، فإن منهج تأريخ الأحاديث على أساس متون الروايات لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة مقبولة وصحيحة لعدم مراعاته جوانب كثيرة تتعلق بالحديث، كالسند مثلا: إذ في السند يمكن أن يظهر لك الوهم، فقد قال البيهقي عقب تخريجه لهذا الحديث: خالف سفيان الجماعة، فقال : «عام الفتح» والصحيح «في حجة الوداع»، كما أن هذا المنهج قاصر لا يمكن تطبيقه على الوحدان[2] بحيث لم تتعد رواية الحديث.

النظرية الثانية: التأريخ على أساس استعمال الحديث في الخلافات الفقهية

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أنه إذا كان موضوع الخبر قد وقع في زمان متقدم، ولم يقع الاستدلال بالخبر؛ فإن هذا الخبر قد وضع فيما بعد؛ إذ لو كان موجودا زمن الاستدلال لجلبه الفقيه للاستدلال به على الحكم.

[2] ماليس له إلا راو واحد.

يقول شاخت[٣]: "أحسن الطرق لإثبات عدم وجود أي حديث من الأحاديث في وقت معين هو ملاحظة عدم استعمال هذا الحديث الذي كان من الملزم الاستدلال به في الخلافات الفقهية في وقته"[٤]. وقد طبق هذا المنهج المستشرق الهولندي يونبول[٥] على حديث: " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[٦].

بدأ يونبول أولا بتخريج الحديث؛ وأثناء التخريج لاحظ أن هذا الحديث لا يوجد في المصنفات التي صنفت قبل سنة ١٨٠هـ في مصر والحجاز كموطأ الإمام مالك، وجامع عبد الله بن وهب، ولكنه موجود في الرسالة للشافعي، ومسند الحميدي اللذان صنفا بعد سنة ٢٠٠هـ، ولا في الكتب التي صنفت في العراق قبل سنة ١٨٠ هـ، ولكنه موجود في المؤلفات التي صنفت بالعراق بعد سنة ٢٠٠ هـ كمسند الطيالسي. ومن خلال ذلك يستنتج أن المركز الذي اخترع حديث " من كذب علي متعمدا" هو العراق، وأن الوضاعون له هم محدثوا العراق من أهل السنة.ويمكن نقد هذه النظرية من خلال ما يلي:

أولا: نقد عمل يونبول

إن ما يبين فساد هذا البحث الذي قام به يونبول وينقضه من أصله هو أن هذا الحديث موجود بجامع معمر بن راشد المتوفى سنة ١٥١هـ، وعلى هذا يكون الحديث موجود قبل سنة ١٨٠هـ، ومن المعلوم أن جامع "معمر بن راشد" من أوائل المصنفات في علم الحديث، وهكذا فإن محاولة تأريخ الأحاديث بهذه بعيدة عن المنهج العلمي ولا توصلنا إلى أي نتيجة علمية؛ لأن وجود الحديث الذي يدور حوله النقاش في مصنف أو مصدر صنف فيما قبل التاريخ الذي يؤرخ فيه الحديث كاف في إبطال هذا المنهج، إذ أن أحد شروط قبول منهج تأريخ الأحاديث على أساس استعمالها في الخلافات الفقهية القديمة هو الوقوف على المصادر التي ألفت من قبل، وذلك غير متيسر فكم من المصادر ضاعت وأخرى لا زالت مخطوطة في رفوف المكتبات لم تر النور بعد.

ومع ذلك فإن منهج "يونبول" المذكور منهج يمكننا استعماله في معرفة متى كانت الرواية رائجة، ولكن القول إن الحديث قد وُضع في تاريخ رواجه فقط، وبالتالي لا يُسند إلى النبي صلى الله عليه وسلمليس له قيمة علمية.

ثانيا: نقد النظرية بصفة عامة

---

[3] جوزيف شاخت (١٥ مارس ١٩٠٢–١ أغسطس ١٩٦٩) مستشرق ألماني.

[4] دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه للدتكور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي، ص٣٩٤.

[5] Theodor Willem Juynboll (١٨٦٦ – ١٩٤٨ م)

[6] رواه البخاري حديث رقم ١٢٩١،ج٢، ص٨٠ ،تح: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط الأولى، ١٤٢٢هـ. ورواه مسلم حديث رقم ٣، ج ١، ص١٠.

إن هذه النظرية لا تتناسب وطبيعة هذا الموضوع " الحديث النبوي لوجود أحاديث أفراد ليس لها إلا طريق واحد كأفراد الإمام مسلم وكذلك فإن هذه النظرية تغيب مناهج المحدثين في التصنيف. فالمحدثون صنفوا مصنفاتهم بناء على حاجة، ولم يكن همهم هو استيعاب جميع الأحاديث، ولا تجد مصنفا منهم ادعى ذلك، فهذا الإمام البخاري صاحب الجامع الصحيح يقول: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطُّول"[٧]، وهذا الإمام أحمد الذي جمع في مسنده حوالي أربعين ألف رواية، وحاول أن يستقصي يقول: هذا ما وصلنا إليه، ولكنه يوجد غيره.

والإمام مالك وضع كتابه بمنطق فقهي لمنطقة ما، فاختار في هذا التصنيف الأحاديث التي تتوافق مع أهل المدينة، ولم يقصد من تصنيفه هذا استيعاب جميع السنن، بل كان رحمه الله يرى أن الدين أوسع مما تضمنه هذا الكتاب، ولذا لما قال له أبو جعفر المنصور: "إني عزمت أن أكتب كتبك هذه نسخاً ثم أبعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين بنسخة آمرهم بأن يعملوا بما فيها، ولا يتعدوها إلى غيرها. قال له: يا أمير المؤمنين لا تفعل فإن الناس قد سبقت لهم أقاويل وسمعوا أحاديث وروايات وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإنّ ردهم عما اعتقدوا شديد، فدع الناس وما هم عليه وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم"[٨].

وكذلك أبو داود في سننه اقتصر على ما يكون دليلا لمسائل مسائل مالك والشافعي والليث والأوزعي. وهكذا تجد كل مصنف سلك طريقا في تصنيف كتابه على ضوئها كان يختار الأحاديث ولم تجد أحد منهم ادعى استيعاب جميع السنن. ومن ثم فإن التاريخ للحديث بحيث إذا لم يكن موجودا في مصنفات عصر من العصور، وظهر فيما بعد أنه مكذوبا لا أساس له من الصحة، ولا يقوم على منهج علمي.

تعدد أسباب ترك الفقهاء للحديث:

إن عدم استعمال الحديث من قبل عالم أو فقيه في الخلافات الفقهية له أسباب كثيرة، والحكم على الحديث لهذا السبب بأنه غير موجود، أحد هذه الأسباب فقط، والاحتمال الكبير هنا هو عدم معرفة الحديث من قبل العالم أو الفقيه، ويمكن أن يكون هذا الفقيه لم يذكر الحديث لسبب ما ، كأن يكون لا يوافق أصوله مثلا، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجوده فعلا.

خلاصة عامة حول نقد المستشرقين للحديث النبوي

[7] تهذيب الكمال للمزي، ج٢٤، ص٤٤٢.

[8] ينظر ترتيب المدارك للقاضي عياض، ١/٦٠.

إن طريقة اعتماد التأريخ للأحاديث من منطلق الخلافات الفقهية محفوفة بمخاطر عديدة من أهمها:

أولا: أن تدوين الحديث يختلف عن تصنيفه:

إذ التدوين هو مطلق الجمع في صحف أو نسخ دون الالتفات إلى غرض آخر، ولذلك يغيب الانتقاء في التدوين، ولا نجد اعتبارا للصحة والضعف، وأما المصنف فيراعي أغراضا محدودة يريد لمصنفه أن يتميز بها.

وعلى سبيل المثال فمالك رحمه الله وضع موطأه بغرض جمع أحاديث تتعلق بالفقه العملي دون العقائد إلا ما كان من بعض الرقائق في كتاب الجامع. واقتصر أيضا على الأحاديث التي مخرجها مدني إلا بعضا منها لا يتجاوز العشرة. وانتقى من الحديث أقصر الروايات، واكتفى بأصول المسائل دون فروعها.

وهكذا كان لكل صاحب مصنف غرض يرتب المادة المصنفة على حسبه، والقدر المشترك في هذه الخصائص نجمله في ثلاثة أمور:

١. الانتقاء.
٢. اتفاقهم على أنهم لم يستوعبوا كل ما حفظوه.
٣. إيراد الروايات مع اعتبار ما يخالفها، ويتضح ذلك جليا في سنن النسائي.

ثانيا: غياب المناظرات في الخلافات الفقهية في زمن الأئمة بالشكل الذي ظهر مع المتأخرين والذي كان يستوجب إيراد أدلة المسألة.

إن الخلافات الفقهية لم تقع المناظرة فيها بالشكل الذي ظهر مع التأخرين في كتب الخلاف العالي، بل كان كل إمام يفتي في القضايا المتداولة المشتهرة بما استمر عليه العمل. ومن ثم كان الفقهاء يعذر بعضهم بعضا في الاختيارات التي يكون فيها الخلاف مستساغا، وإذا وقع خلاف في بعض القضايا التي لا يستساغ فيها الخلاف فإن المناظرة تقوم، ومن ذلك مناظرة مالك مع أبي يوسف في المد والصاع وفي الآذان، فاحتج مالك بأذان أهل المدينة دون أن ينكر حديث أبي محذرة في الترجيع.ثم إن المناظرة إذا وقعت لا يلزم إيراد كل الأدلة؛ لأنهم كانوا إذا وقع الاقتناع بأحد الأدلة اكتفوا.

تعليل الفقهاء للسنة النبوية

ننطلق من السؤالين التاليين: كيف يقع رد الحديث عند فقهاء المذاهب؟ ما هي المسوغات التي يعمل بها الفقيه الحديث فلا يعمل به؟

منهج الفقهاء في رد الخبر:

الخبر يتجاذبه المحدثون من جهة، والفقهاء من جهة أخرى، فإذا كان المحدث يهتم بالخبر من جهة ثبوته، فإن الذي يعني الفقيه هو صلا حيته لأن يكون دليلا شرعيا تبنى عليه الأحكام؛ ومن هذا الباب تجد الفقهاء يهتمون بالأوامر والنواهي، ويستدلون بأحاديث ضعفها المحدثون.

ووجه الاحتجاج بالحديث الضعيف عند الفقهاء ينبني على كون الحديث الضعيف عند المحدثين هو ما لم تتوفر فيه مرجحات صدق المخبر به؛ لا القطع بضعفه في نفسه، وهذه المرجحات التي لم تتوفر عند المحدث قد تتوفر عند الفقيه.

ولما كانت السنة فرد من أفراد الأصول التي يستند إليها الفقيه؛ فإنه يمكن أن يكون للمسألة الفقهية الواحدة أصول عديدة تمثل السنة أحد أفرادها، ومن ثم فإن الحديث لا يشكل الحكم وحده، بل هناك أصول كلية حاكمة للشرع.

هذه الكليات[9] [القرآن، السنة، الإجماع، القياس، المصلحة المرسلة، سد الذريعة] حاكمة على الجزئيات؛[10] إذ إن الأحكام الجزئية إنما تسعى لضمان هذه الكليات، ومن ثم إذا جاء دليل جزئي يتنافى مع شيء من هذه الكليات أهمله الفقهاء ولم يعولوا عليه[11]؛ ولذا تجدهم يردون أحاديث صححها المحدثون من جهة الثبوت لهذه العلة؛ ويقوون أخرى بموافقتها للكليات وإن ضعفها المحدثون من جهة ثبوتها، فإن الذي يقوى عندهم هو الذي يوافق الكليات.ولبيان كيفية منهج الفقهاء في تعليل الأخبار نضرب لذلك مثالا:

المسألة: اشتراط العدد في الرضاع

عن عائشة ﵂ أنها قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرّمن، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن[12].

أخذ الشافعي بهذا الحديث فقال: القدر المحرم من الرضاع: خمس رضعات مشبعات. واعتبر الحديث مفسرا لمطلق الرضاع الوارد في الآية من قوله تعالى: (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) سورة النساء: الآية ٢٣.

---

[9] وهي القواعد التي تم استقراؤها من مجمل النصوص، كالكليات الخمس، ورفع الضرر وغيرها مما جاءت الشريعة لحمايته وحفظه.

[10] نقصد بالجزئيات الاية القرآنية، أو الحديث النبوي... كدليل جزئي في مسألة معينة.

[11] الكليات الأساسيات للشريعة الإسلامية للدكتور أحمد الريسوني، ص ١٢٥-١٢٦.

[12] رواه مسلم، حديث رقم ١٤٥٢، ج٢، ص١٠٧٥.

وأخذ المالكية بمطلق الرضاع الوارد في الآية من قوله تعالى: (وأمهاتكم التي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) سورة النساء: الآية ٢٣؛ ومن قوله ﷺ في حديث ابن عباس:" يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب"[١٣]؛ وفي حديث عائشة:" الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة"[١٤]. فقالوا: المصة والمصتين تحرم. قال القاضي عبدالوهاب:" تحرم المصة الواحدة إذا تحققت"[١٥].

و قال أبو العباس القرطبي: "ذهب من عدا هؤلاء من أئمة الفتوى إلى أن الرضعة الواحدة تحرم إذا تحققت ؛ متمسكين بأقل ما ينطلق عليه اسم الرضاع. ولا شك في صدق الاسم في مثل قوله تعالى : (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) سورة النساء: الآية ٢٣ ، وفي قوله : ((يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب)) على أنه يصدق على القليل ، كما صدق على الكثير. وعضد هذا بما وجد من العمل عليه في المدينة . فقد روى مالك عن عروة ، وسعيد بن المسيب ، وابن شهاب: أن القطرة الواحدة تحرم"[١٦].

قال مالك عن حديث عائشة وليس على هذا العمل[١٧].

ولما كانت الأخبار عن عائشة مضطربة إذ روي عنها حديثان أحدهما يشترط العدد والآخر في مطلق الرضاع، وجب التمسك بظاهر القرآن، وكان ظاهر القرآن يقوي حديث ابن عباس.

واعترض أبو عبدالله التلمساني المالكي على الإمام الشافعي، بكون ظاهر حديث عائشة يدل على أن ذلك قرآنا، والقرآن لا يثبت إلا بالتواتر، ولما لم يكن قرآنا فليس بحجة.

فخلصنا إلى أن القدر المحرم من الرضاع عند المالكية هو المصة الواحدة بشرط تحقق وقوعها؛ واستفادوا هذا الحكم من تظافر الأدلة من القرآن، ومن السنة " حديث ابن عباس وحديث، عائشة في مطلق الرضاع" ومن الآثار المروية عن فقهاء التابعين ، ومما عليه العمل. ومن ثم لم يعرجوا على المعنى الظاهر من حديث عائشة في الخمس رضعات وإن صح الحديث من جهة النقل[١٨].

هكذا يتبين أن المالكية عندما تتعارض عندهم الأدلة يتمسكون بظاهر القرآن.فمنهجهم في عرض الحديث على القرآن يتجلى في:

- إذا تعارضت الأحاديث في المسألة تمسكوا بظاهر القرآن.

---

[13] رواه البخاري، حديث رقم ٢٦٤٥، ج ٣،ص١٧٠.

[14] رواه البخاري، حديث رقم ٣١٠٥، ج ٤، ص٨٢.

[15] القوانين الفقهية لابن جزي الكلبي، ج١، ص١٣٨.

[16] موطأ مالك، باب جامع ما جاء في الرضاعة، ج٢، ص ٦٠٧، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م

[17] موطأ مالك، باب جامع ما جاء في الرضاعة، ج٢، ص٦٠٨.

[18] الحديث أخرجه مسلم في كتب الرضاع ، باب التحريم بخمس رضعات.

- إذا جاء الحديث معارضا لقطعي، تمسكوا بالقطعي وأسقطوا الحديث الظني.
- إذا جاء في المسألة حديثان أحدهما موافق لظاهر القرآن، والأخر معارض لظاهر القرآن، تمسكوا بالموافق وأسقطوا المخالف.
- ومن الأدلة التي يعولون عليها كثيرا في رد الأحاديث وقبولها " عمل أهل المدينة"

هذه طريقة المالكية في رد الخبر، وأما عن طريقة الأحناف فيجيبنا صاحب كشف الأسرار قائلا:" فإن كان؛ أي خبر الواحد، مخالفا لنص الكتاب أو للسنة المتواترة أو للإجماع فكذلك؛ لأن هذه الأدلة قطعية وخبر الواحد ظني ولا تعارض بين القطعي والظني بوجه بل الظني يسقط بمقابلة القطعي."

ويقول البزدوي:" أما الانقطاع الباطن فنوعان: انقطاع بالمعارضة، وانقطاع لنقصان وقصور في الناقل، أما الأول فإنما يظهر بالعرض على الأصول...وذلك أربعة أوجه، ما خالف كتاب الله، والثاني ما خالف السنة المعروفة، والثالث ما شذ من الحديث فيما اشتهر من الحوادث وعم به البلوى فورد مخالفا للجماعة، والرابع أن يعرض عنه الأئمة من أصحاب النبي ﷺ."

خلاصة عامة

السنة كموضوع للدليل عند الفقهاء تمثل واحدا من الأصول الكلية التي يستمدون منها أحكام الفقه، وإعمال كل فرد منها يقتضي موافقة بقية الأصول، ولما كان غرض الفقهاء هو بيان أحكام الشرع انطلاقا من الأوامر والنواهي التي تشتمل عليها السنة، فإنهم محصوا كل دليل استندوا إليه وأجابوا عن ما يفسد الاستدلال به.

ولذلك فإن تعليلهم لا يقتضي دائما ضعف الخبر الذي ردوه أو كذبه، بل هو ترك المعنى الظاهر منه لوجود ما هو أقوى منه، فيستدل به على وجود خلل في الرواية، أو كون رواته مظنة ضعف.

وهكذا يمكن لجهود الفقهاء أن تكمل عمل المحدثين؛ ذلك أن المحدثين عندما يثبتون الخبر، إنما يرجحون جانب صدق الناقل على كذبه، ولا يلزم من وجود الصدق دائما أن يكون القطع بثبوت ما نقل إلا إذا احتف بالخبر قرائن تدفع كل الشبه. ومن ثم سيكون اليقين الذي حصل به نظريا. ومع إمكان صدق الناقل فإن ذلك لا يكفي؛ لأن العمل بالخبر قدر زائد. فكم من حديث ثبت وترك العمل به عند الأئمة خلافا للشافعي الذي قرر أن كل حديث ثبت وجب العمل به واستغنى بنفسه.

إن هذه الأحوال التي تعتري الخبر بالنسبة للفقيه فرضت عليه أنه يحكم الاستدلال بالسنة بعرضها على أصول أخرى أقوى منها؛ إنه نقد الفقهاء.

لائحة المصادر والمراجع

١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي مُحَمَّد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، لمحقق: د. بشار عواد معروف لناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ — ١٩٨٠م.

٢-ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للإمام القاضي عياض اليحصبي السبتي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية — المغرب، سنة النشر: ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٣- صحيح البخاري للإمام مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، تح: مُحَمَّدزهيربنناصرالناصر، الناشر: دارطوقالنجاة، طالأولى، ١٤٢٢هـ.

٤- القوانين الفقهية لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي.

٥- صحيح مسلم للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري، تح: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي — بيروت.

٦- موطأ الإمام مالك، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥ م